

## تقييم بيئة أداء الأعمال الجزائرية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وفق مؤشرات التصنيف الدولية

### *Evaluation of the Algerian business performance environment to attract Foreign Direct Investment According to the International Ranking Indicators*

مخولف عز الدين<sup>1</sup>، بن يحي سعاد<sup>2</sup>

<sup>1</sup> جامعة الجلفة (الجزائر)

<sup>2</sup> جامعة الجلفة (الجزائر)

تاريخ النشر: 2022/03/31

تاريخ القبول: 2022/03/30

تاريخ الاستلام: 2022/02/12

#### ملخص:

تهدف الدراسة الحالية إلى تقييم بيئة أداء الأعمال وقياس مدى جاذبيتها أو طردها لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة مع التركيز على الحالة الجزائرية، وقد تم اعتماد مجموعة من مؤشرات التصنيف الدولية المعتمدة من طرف الهيئات الرسمية العالمية والتي تعتمد عليها الجهات المعنية من مستثمرين وبلدان مصلة للاستثمارات لتحديد وجهة استثماراتها من جهة، ومن جهة أخرى بلدان مضيئة لتحسين بيئتها الاستثمارية وتصحيح توجهاتها الاقتصادية وسياساتها الترويجية للاستثمار قصد جذب التدفقات العالمية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وخلق بيئة أعمال خصبة لها، ومن خلال الدراسة توصلنا إلى أن البيئة الاستثمارية الجزائرية لا تتوفر على مقومات الاستثمار الحقيقي وأنه على الجهات المكلفة بملف ترقية الاستثمار أن تعيد ترتيب أولوياتها في مجال نظرتها الاستثمارية وتحديد رؤية استشرافية أكثر واقعية ويسراً للاستفادة من تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر وحتى المحلي وخلق بيئة استثمارية تنافسية.

**الكلمات المفتاحية:** بيئة الأعمال، استثمار أجنبي المباشر، مؤشرات تصنيف دولي.

**تصنيف JEL:** E02 ; F21 ; M21

#### Abstract:

The current study aims to evaluate the business performance environment and measure its attractiveness of Foreign Direct Investment flows, focusing on the Algerian case. we use the international ranking indicators; these indicators allow host countries to improve their investment environment and reform their economic trends and investment promotional and create a fertile business environment for it.

Through the study, we found that the Algerian investment environment is not characterized by an absolute attractiveness for foreign direct investment, and the factor of the quality of governance and is one of the most important tributaries to attracting foreign direct investment flows to and creating an investment environment attractive, and the economic variables are not the only decisive in attracting foreign direct investment,

We conclude that the authorities in charge of the investment promotion should stimulate Foreign Direct Investment and even domestic investment and create a competitive environment for investment.

**Keywords:** Business environment, Foreign Direct Investment, international ranking indicators

**Jel Classification Codes :** E02 ; F21 ; M21

1. مقدمة:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من بين المصادر الخرجية المهمة لتمويل الاقتصاد المحلي للبلدان، و ذلك لكونه بديلا عن لجوء تلك البلدان إلى المديونية الخرجية أو الاستعانة بالمساعدات والإعانات الخرجية من طرف الدول الأجنبية والمؤسسات المالية العالمية\*، و قد تزايدت تلك الأهمية بشكل لافت لتصبح من أهم مصادر تمويل المشاريع الاستثمارية<sup>1</sup> في الدول النامية والتي أصبح من أولوياتها تهيئة بيئة أعمال جاذبة لهذا النوع من الاستثمارات التي تتميز بخاصية "الأقل مخاطرة" للدولة المضيفة -مقارنة بالاستثمارات غير المباشرة (الاستثمارات في الأوراق المالية)-، وهي تمثل أحد الطرق الرئيسية للانسجام في النسيج العالمي في زمن العولمة.

ولا يخفى في عالم الاقتصاد اليوم أن جاذبية بيئة الأعمال للاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنسبة للدول والأقاليم أصبحت تقاس بمؤشرات كمية تعكس استعداد وجاذبية أي دولة لهذا النوع من الاستثمارات.

وفي هذا السياق الدولي العام الذي يكتسي طابع المنافسة المحتدمة رغبت الجزائر كغيرها من الدول بأن يكون لها وضع مؤهل وجيد ضمن المؤشرات الدولية بتقييم المناخ الاستثماري للدول<sup>2</sup> لاستقطاب التدفقات الاستثمارية إلى الداخل و عظيم المنافع، ولكن تلك الرغبة لم ترقى بعد إلى إستراتيجية مؤسسية شاملة تتحمل مسؤولية المخاطرة في القرار الاستثماري الدولي، بناء على ذلك تم طرح الإشكالية التالية: ما مدى قدرة بيئة الأعمال الجزائرية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال مؤشرات التصنيف الدولية؟

من خلال الإشكالية الرئيسية تم طرح بعض الأسئلة الفرعية التي نرى أنها تدخل في بناءها:

- ما هي مكانة الاستثمار الأجنبي بالنسبة للاقتصاديات المضيفة؟
  - ما هي مكونات بيئة الأعمال الحاسمة في قرار الاستثمار؟
  - ما مكانة الجزائر في المؤشرات الدولية لتقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر؟
  - ما هي أهم المتطلبات لبيئة أعمال جاذبة للاستثمارات في ظل مناخ استثماري يسوده حالة عدم التأكد؟
- وعلى ضوء ما تقدم تم تقسيم الدراسة الحالية إلى ثلاث محاور تُشكل هيكل البحث.

و للإجابة على الإشكالية الرئيسية و عناصرها تم اعتماد الفرضيات التالية:

- تتميز البيئة الاستثمارية الجزائرية بجاذبية مطلقة للاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- تعتبر المتغيرات الاقتصادية المكونة للبيئة الاستثمارية الجزائرية الأكثر حسما لقرار الاستثمار.
- العامل المؤسسي المتمثل في جودة إدرة الحكم و مكوناته الرئيسية من أهم روافد جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و الأكثر أهمية لخلق بيئة استثمارية جاذبة للاستثمار.

\*تنقسم التدفقات الرأسمالية العالمية إلى تدفقات رأسمالية رسمية و أخرى غير رسمية: فالتدفقات الرأسمالية غير الرسمية هي تلك التي تتم بقرار من السلطة النقدية في الدولة المقرضة، و تنتج عن هذه التدفقات عن إدرة السلطة لمورد الدولة المالية لتحقيق أهداف محدودة كالتحوّل في ميزان المدفوعات، و تأخذ هذه التدفقات الرأسمالية شكل المنح و المساعدات أو القروض الرسمية لحكومات الدول المتلقية. أما التدفقات غير الرسمية فهي التي تخرج من الدول المقرضة بقرارات من جهة خاصة و تسمى تبعا لذلك بتدفقات رؤوس الأموال الخاصة، و تنقسم إلى ثلاث أنواع: الاستثمار الأجنبي غير المباشر (الاستثمار في الأوراق المالية) و يقصد بها إجمالي رؤوس الأموال التي تحصل عليها الدولة (أو مؤسسات معينة بها) عندما تقوم بإصدار أوراق مالية (أسهم، سندات،...) في أسواق رأس المال، أو عندما يقوم مستثمرون أجنب (أفراد و مؤسسات) بشراء أوراق مالية داخل السوق المحلية للدول المتلقية، أما النوع الثاني فهو القروض المصرفية، و الثالث و هو محور البحث يتمثل في

الاستثمار الأجنبي المباشر (Foreign Direct Investment)

تكمن أهمية الدراسة الحالية في كونها تتطرق لموضوع الاستثمار الذي يعتبر من أهم مصادر تمويل التنمية المحلية و من بين أهم مصادر تكوين الناتج الداخلي الخام و إسهامه من خلال العديد من الدراسات في حل المعضلات الاقتصادية و الاجتماعية لعديد الدول، و خاصة ما تعلق بالإستثمار الأجنبي المباشر الذي يكون مرافق للإستثمار المحلي و ناقلا للتكنولوجيا الحديثة و تأهيل للعمالة المحلية و الإستغلال الأمثل للموارد و عديد المزايا التي تستطيع البيئة الاستثمارية -الجاذبة و الملائمة- الاستفادة منها و النهوض بالاقتصاد الوطني في ظل شح الموارد النفطية و انتهاج الدولة لاستراتيجيات التنويع الاقتصادي ( The economic diversification strategies)

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي وذلك بإستعراض لمكونات البيئة الاستثمارية الجزائرية ومكانتها باستخدام المؤشرات الإحصائية العالمية المعتمدة من طرف الهيئات الدولية في تصنيف بيئات الأعمال الجاذبة و الطردة للإستثمارات الأجنبية وممارسة الأعمال. بالإضافة إلى ذلك فقد تم الاعتماد على المنهج التجريبي بإستعراض قيم العديد من المؤشرات الاحصائية وتصنيف البيئة الاستثمارية الجزائرية من خلالها.

### 2- متغيرات بيئة الأعمال الاقتصادية والمؤسسية المحددة للإستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة.

ساهمت العولمة بمؤسساتها بتوسع الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل عمودي وأفقي، ويعد النمو المتزايد لها خلال عقد التسعينات من القرن العشرين ومطلع القرن الواحد والعشرين أهم التغيرات الحديثة والتوسعات في الاقتصاد العالمي، فقد حققت هذه التدفقات معدلات نمو أسرع من تلك الخاصة بالتجارة الدولية والناتج المحلي الإجمالي العالمي إلا أن الوجهة الرئيسية لهذه التدفقات الاستثمارية تتجه نحو الدول المتقدمة، ذلك أن القرارات الاقتصادية المتعلقة بالاستثمار<sup>3</sup> مرهونة بضمان سلامة المشروع، و حمايته وتعظيم الأرباح في ظل الفرص البديلة، ويتوقف ذلك على بيئة الاستثمار وعلاقتها بأهم مؤشرات مناخ الاستثمار، حيث تلعب بيئة الأعمال بما تحويه من متغيرات اقتصادية ومؤسسية دوراً حاسماً في اتخاذ قرار الاستثمار بالنسبة للدول والمؤسسات.

ذلك أن الأداء الاقتصادي يرتبط بمجمل الأوضاع التي تتميز بها البيئة الاستثمارية سلباً وإيجاباً<sup>4</sup>، وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة يعد واحداً من أهم التحديات التي يطرحها النظام الاقتصادي العالمي الجديد على الاقتصاديات الدولية والإقليمية و الوطنية، حيث تلعب الظروف التي توفرها البيئة الاستثمارية والحوافز التي تُقدمها للمستثمرين دوراً هاماً في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتشجيعها على المشاركة في التنمية الاقتصادية، ولغرض استقطاب تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة يتوجب على الدولة توفير حوافز وبيئة أعمال سليمة (intact business environment) من خلال جملة من التدابير الاقتصادية والسياسية، القانونية والاجتماعية لذا تقوم العديد من الدول على إجراء حُرْم من الإصلاحات (packages of reforms) على تلك التدابير بغية الاستفادة القصوى من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

نظراً للاختلافات الجوهرية بين البلدان من حيث الموقع والخصائص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فإن محددات قرار الاستثمار بالنسبة للدول أو المؤسسات أو الأفراد المستثمرين قد تكون متعلقة بمتغيرات اقتصادية ومؤسسية متمازجة وقد تتفق في العديد منها، لذا فإن الدراسات الأكاديمية تناولت جملة من المحددات تبعا لتلك الخصائص وفترة الدراسة، نذكر منها:

1.2. دراسة (Nguyen PhucCanh & all 2019) بعنوان<sup>5</sup> "Determinants of Foreign Investment Inflows : The Role of Economic Policy Uncertainty".

من خلال الورقة البحثية حول الباحثون اختبار أثر السياسة الاقتصادية المحلية (EPU) والدولية (WUI) غير المؤكدة على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة لـ 21 اقتصاداً خلال الفترة (2003-2013) عن طريق تطبيق تقنية التسلسل (محلتيين) لنماذج البيانات المقطعية الخطية، وخلصت الدراسة إلى نتيجتين رئيسيتين، أولاً: يؤثر معدل نمو EPU المحلي سلباً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة، ثانياً: عند افتراضه بمستوى EPU المحلي، يكون لمؤشر عدم اليقين العالمي (WUI) الذي يتضمن مقياس عدم اليقين في السياسة الاقتصادية لـ 143 دولة تأثير إيجابي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى البلد المضيف، وأشارت النتائج إلى أنه على الرغم من أن عدم اليقين في السياسة الاقتصادية المحلية له تأثير سلبي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة؛ يمكن أن تؤدي زيادة حالة عدم اليقين بشأن السياسة الاقتصادية العالمية (العالمية) إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلاد، وفُسر هذا النفور المنهجي من عدم اليقين العالمي من خلال وجود تحيز سلوكي يوضح حساسية المستثمرين لعدم قدرتهم على اتخاذ قراراتهم الاستثمارية في إطار عدم اليقين.

2.2. دراسة (Michael Asiamah 2019) بعنوان "Analysis of the determinants of foreign direct investment in Ghana": الهدف من هذه الورقة هو دراسة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في غانا خلال الفترة 1990 – 2015. وقد خلصت الدراسة علاقة تكامل مشتركة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته. وجدت الدراسة أن كلا من النتائج طويلة المدى وقصيرة المدى وجدت أثراً سلبية ذات دلالة إحصائية لمعدل التضخم وسعر الصرف وسعر الفائدة على الاستثمار الأجنبي المباشر في غانا، بينما كان للنتائج المحلي الإجمالي وإنتاج الكهرباء واستخدام الهاتف تأثير إيجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر.

2.3. دراسة (Hugo Leonardo Prasetyo Khafidzin 2021) بعنوان "Determinants Foreign Direct Investment Inflow in ASEAN-8": الهدف من هذا البحث هو تحليل تأثير سعر الصرف ورأس المال البشري والنمو الاقتصادي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في فترة 2010-2019 ASEAN-8 باستخدام انحدار البيانات المقطعية (FEM)، أظهرت النتائج أن النمو الاقتصادي ورأس المال البشري وسعر الصرف لها تأثير كبير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان الآسيان.

4.2 دراسة (Steven Globerman & Daniel Shapiro 2003) بعنوان "Governance Infrastructure and US Foreign Direct Investment":

بحثت هذه الورقة في الأهمية الإحصائية للبنية التحتية للحكومة كعامل محدد للاستثمار الأجنبي المباشر في الولايات المتحدة (FDI) بشكل عام، تمثل البنية التحتية للحكومة سمات التشريعات واللوائح والأنظمة القانونية التي تحدد حرية التعامل وأمن حقوق الملكية وشفافية الإجراءات الحكومية والقانونية. يستخدم تحليل الاقتصاد القياسي إجراء تقدير على مرحلتين. في المرحلة الأولى، تم تقدير احتمالية أن يكون البلد متلقياً للاستثمار الأجنبي المباشر. أشارت النتائج إلى أن البلدان التي تفضل في تحقيق الحد الأدنى من الحكومة الفعالة من غير المرجح أن تتلقى أي استثمار أجنبي مباشر من الولايات المتحدة. إن البلدان التي لا تتلقى استثمارات أجنبية مباشرة من الولايات المتحدة هي عادة البلدان التي لا تروج لأسواق حرة وشفافة، ولديها حكومات غير فعالة، وغالباً ما يكون لديها أنظمة قانونية غير متصلة في القانون العام الإنجليزي. وفي المرحلة الثانية، اقتصر التحليل على البلدان التي تلقت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ركزت المعادلات المقفلة على محددات كمية الاستثمار الأجنبي المباشر المتلقاة، بالنظر إلى أن بلدًا ما هو متلق للاستثمار الأجنبي المباشر الأمريكي، فإن البنية التحتية للحكومة - بما في ذلك طبيعة النظام القانوني - تعتبر عاملاً مهماً في تحديد التدفقات الداخلة إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

5.2. دراسة (عادل محمد المهدي، نيفين محمد طريح 2006) بعنوان: "الحكومة وعوامل التنافسية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، دراسة تطبيقية مقارنة"

هدفت الدراسة إلى محاولة التعرف على أثر العولمة في تفعيل دور الحكمة في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لعينة مكونة من 60 (دولة)، تم تقسيمهم على أساس مؤشر الحكمة، خلال الفترة: 1980-2004 وقد تم التعبير عن:

- متغير الحكمة : بمتوسط لثلاثة مؤشرات هي : مؤشر حفظ النظم والقوانين، والديمقراطية، والفساد.
- متغير العولمة : تم التعبير عنه بمؤشر الحرية الاقتصادية، بعد استبعاد مؤشر حفظ النظم والقوانين.
- متغير التفاعل بين العولمة والحكمة عبارة عن حاصل ضرب قيم المتغيرين لكل الدول.
- أظهرت نتائج التقدير أنه بالنسبة للدول ذات المستوى الجيد للحكمة، فإن زيادة قيمة مؤشر التفاعل بحوالي 2.3% هذا إلى جانب التأثير الإيجابي للعولمة والحكمة ب 1% يترتب عليه زيادة نسبة FDI/GDP المعنوي لمعدل الاستثمار المحلي، ومعدل النمو الاقتصادي، ومؤشر التنمية البشرية. و التأثير السلبي والمعنوي لمعدل التضخم، ونسبة الضرائب على الدخل والأرباح للنتائج المحلي الإجمالي.
- أما بالنسبة للدول ذات المستوى السيئ للحكمة، فإن زيادة قيمة مؤشر التفاعل بين العولمة والحكمة بحوالي 0.24% هذا إلى جانب التأثير الإيجابي والمعنوي لمعدل النمو 1% FDI/GDP يترتب عليه زيادة نسبة الاقتصادي، ومؤشر التنمية البشرية. و التأثير السلبي والمعنوي لمعدل التضخم، وعجز الموزنة العامة كنسبة للنتائج، ومعدل الأجور الصناعية.
- وقد انتهت الدراسة إلى أنه في ظل التوجه نحو العولمة والتحرير فإن جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لن يتأني إلا من خلال تفعيل وتعميق الحكمة.

### 3. مؤشرات التصنيف الدولية للاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة.

تم فيما سبق عرض مختلف المكونات الأساسية للبيئة الاستثمارية ، إلا أن تقييم البيئة الاستثمارية لغرض قياس جاذبيتها يعتمد على مؤشرات دولية كمية للدلالة على جاذبية الدولة المضيفة ورغبتها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلا أن تلك المؤشرات تمتد في دلالتها إلى الاستثمارات المحلية ورغبة الدولة في قيام استثمارات حقيقية منتجة. وتستخدم تلك المؤشرات بالنسبة للمستثمرين الدوليين للمفاضلة الدولية بين الدول المضيفة للاستثمار. وفيما يلي عرض لبعض المؤشرات المستخدمة من طرف الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية في قياس البيئة الاستثمارية، والتي تنقسم إلى صنفين: مؤشرات تتعلق بالمؤشرات العامة ومؤشرات تتعلق بالمخاطر القطرية<sup>8</sup>

### 1.3 المؤشرات العامة لتقييم بيئة الأعمال:

و هي تلك المؤشرات التي تقيس مدى ملائمة الأوضاع الاقتصادية في بلد ما لبيئة الأعمال بغض النظر عن وجود أو عدم وجود أخطار. ومن هذه المؤشرات:

1.1.3. المؤشر لمكب مكونات السياسة الاقتصادية: قامت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار منذ 1996 ببناء مؤشر ومكب لقياس درجة التحسن أو التراجع في المناخ الاستثماري<sup>9</sup>، ويحسب هذا المؤشر بالمتوسط الحسابي البسيط للوجات ثلاث مؤشرات جزئية هي : مؤشر السياسة المالية ومؤشر السياسة النقدية ومؤشر التوازن الخارجي وتتلوح قيمته بين (-3، +3)، حيث<sup>0</sup>=

- إذا كان  $I > 1$  ... يدل على عدم تحسن في مناخ الاستثمار.

- إذا كان  $I \geq 1$  أو  $I \geq 2$  ... يدل على تحسن في مناخ الاستثمار.

- إذا كان  $I \geq 2$  أو  $I \geq 3$  ... يدل على تحسن كبير في مناخ الاستثمار.

- مؤشر السياسة المالية: يستخدم هذا المؤشر لتلخيص تطور السياسة المالية في سعيها نحو تأسيس التوازن الداخلي للاقتصاد، و يعبر عنه بنسبة عجز الموازنة العمومية من الناتج المحلي الإجمالي: مؤشر السياسة المالية = (عجز الموازنة العمومية/الناتج المحلي الإجمالي)\*100.

- انخفاض العجز بأكثر من 3.5 نقطة مئوية.....+3 درجات.

- انخفاض العجز من 2.5 إلى 3.5 نقطة مئوية.....+2 درجتان.
  - انخفاض العجز من 1 إلى أقل من 2.5 نقطة مئوية.....+1 درجة.
  - انخفاض العجز من 1 إلى ارتفاع حتى 1 نقطة مئوية..... 0 درجة.
  - ارتفاع العجز أكثر من 1 إلى أقل من 5 نقطة مئوية.....-1 درجة
  - ارتفاع العجز من 5 إلى أقل من 5 إلى أقل من 10 نقاط مئوية...-2 درجة.
  - ارتفاع العجز بأكثر من 10 نقاط مشوية.....-3 درجة.
- مؤشر السياسة النقدية: يستخدم معدل التضخم كمؤشر للسياسة النقدية في سعيها نحو تدعيم استقرار التوازن الداخلي للاقتصاد، وتعطى الدرجات حسب تغير معدل التضخم من سنة إلى أخرى على النحو التالي:
- انخفاض معدل التضخم بأكثر من 25 نقطة مئوية.....+3 درجات
  - انخفاض معدل التضخم من 5 إلى أقل من 25 نقطة مئوية.....+2 درجتين
  - انخفاض معدل التضخم من 1 إلى أقل من 5 نقاط مئوية.....+1 درجة
  - انخفاض معدل التضخم من 1 إلى ارتفاع أكثر من 7 نقاط مئوية...0 درجة
- مؤشر التوازن الخارجي: يستخدم هذا المؤشر لتلخيص تطور سياسة الصرف في سعيها نحو تأسيس التوازن الخارجي للاقتصاد، و يُحسب هذا المؤشر بنسبة عجز الحساب الجاري من الناتج المحلي الإجمالي وفق الدرجات التالية:
- انخفاض العجز بأكثر من 4 نقاط مئوية.....+3 درجات
  - انخفاض العجز ب من 2 إلى أقل من 4 نقاط مئوية.....2 درجتان
  - انخفاض العجز من 1 إلى أقل من نقطتين مئويتين.....+1 درجة
  - انخفاض العجز بأقل من 1 إلى أقل من نقطتين مئويتين .... +0 درجة
  - ارتفاع العجز بأكثر من 5 إلى أقل من 10 نقاط مئوية.....-2 درجة
  - ارتفاع العجز بأكثر من 10 نقاط مئوية ..... -3 درجة.
- 2.1.3 مؤشر التنافسية العالمي: يصدر هذا المؤشر عن المنتدى العالمي في دافوس(سويسرا) و يقيس القدرة التنافسية للدولة، و يبين نقاط الضعف والقوة في بيئة الأعمال، كما يعتبر أداة لتوجيه السياسات الاقتصادية على المستويين الكلي و الجرائي لأجل النهوض بالتنافسية الاقتصادية ، حيث يقصد بالتنافسية هنا بأنها قدرة الدولة على خلق بيئة تنافسية قادرة على دوام المشريع و الأعمال في ظل الاختلافات السياسية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ظلها المشريع<sup>11</sup>. يتراوح مؤشر التنافسية من 1 إلى 100 أعلى درجة تنافسية، بحيث كلما ارتفع رصيد الدولة من التفاضل دل ذلك على مستوى أعلى من التنافسية والعكس صحيح.

3.1.3 مؤشر سهولة أداء الأعمال: تم استحداث مؤشر سهولة العمال كمؤشر وكتب في اطار قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال التي تصدر سنويا عن البنك الدولي و مؤسسة التمويل الدولية، و يقيس هذا المؤشر مدى تأخير القوانين و الإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية مع التركيز على قطاع الشركات الصغيرة و المتوسطة بدف وضع أساس للتقييم والمقارنة بين أوضاع بيئة الأعمال في الدول

المتقدمة و الدول النامية التي يغطيها المؤشر، بحيث تنتبه الدول المعنية إلى كامل العقبات الإجرائية لتعمل على معالجتها و تحسين مناخها الاستثماري<sup>12</sup>

يتكون هذا المؤشر للمكب من متوسط عشرة مؤشرات فرعية تكون بمجملها قاعدة بيانات بيئة الأعمال، و برصد متوسط النسب التي تسجلها الدول في العشر المؤشرات الأخرى، بحيث كلما انخفضت القيمة المستخلصة يدل ذلك على مدى سهولة أداء الأعمال في البلد أو القطر و العكس صحيح.

4.1.3 مؤشر الحرية الاقتصادية: يصدر هذا المؤشر سنويا منذ 1995 عن معهد (Heritage Foundation) و صحيفة (Wall Street Journal): و هو أداة فعالة في أيدي صانعي السياسة الاقتصادية و مسؤولي الاستثمار و رجال الأعمال و يستقطب اهتماما متزايدا من الدول العربية. تدخل في هذا المؤشر عدة مكونات ذات أوزان متساوية: السياسة التجارية، الإدارة المالية، حجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد العام في الاقتصاد، السياسة النقدية، تدفق الاستثمارات الخاصة و الاستثمار الأجنبي، وضع القطاع المصرفي و التمويل، و مستوى الأجور والأسعار، حقوق الملكية الفردية، التشريعات و الإجراءات الإدارية و البيروقراطية، أنشطة السوق غير الرسمية، و يصنف هذا المؤشر الدول إلى أربعة أصناف:

-اقتصاد حر: من 1 إلى 1.99 نقطة

- اقتصاد شبه حر: من 2 إلى 2.99 نقطة

-حرية اقتصادي ضعيفة: من 3 إلى 3.99 نقطة

-حرية اقتصادية ضعيفة جدا: من 4 إلى 5 نقاط

5.1.3 مؤشر الشفافية: يصدر مؤشر الشفافية عن منظمة الشفافية العالمية، و يتكون من عدة مسوحات ميدانية تجري في البلد المصنف المعني عن طريق عينات مختارة من قطاع الأعمال و المحللين من خلال عدد من الأسئلة حول تجربتهم و تعاملهم مع الإدارات الحكومية المعنية والإجراءات الموضوعية ودرجة معاناتهم في تنفيذها ورأيهم حول نفشي الفساد والرشوة.

يتكون المؤشر من عشر درجات بحيث تشير الدرجة 0 على درجة عالية من الفساد والدرجة 10 على درجة عالية من الشفافية، فكلما ارتفع المؤشر دل على زيادة الشفافية، والعكس صحيح.

### 2.3 مؤشرات قياس المخاطر القطرية:

يصدر عن مجموعة (PRS) شهريا الدولي للمخاطر القطرية منذ عام 1980 و يتضمن الدليل المؤشر للمكب للمخاطر القطرية، لغرض قياس المخاطر المتعلقة بالاستثمار أو التعامل مع الدول و قدرتها على مقابلة التزاماتها المالية و سدادها كما يصدر مؤشر مركب مستقبلية باستخدام النهج ذاته لاحتمال المخاطر القطرية، و يغطي المؤشر 140 دولة من بينها 18 دولة عربية. و يستند إلى ثلاث مؤشرات فرعية تغطي حالات الوضع المتدهور والوضع العقلائي و الوضع الأفضل، وتشمل:

أ- مؤشر تقويم المخاطر السياسية، ب- مؤشر تقويم المخاطر المالية، ج- مؤشر تقويم المخاطر الاقتصادية

بحيث كلما ارتفع المؤشر تنخفض درجة المخاطرة، و يقسم المؤشر الدول إلى خمس مجموعات حسب درجة المخاطرة كما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول (01): مؤشرات قياس المخاطر القطرية

100-80	79.9-70	69.9-60	59.9-50	49.9-00	درجة المؤشر/م.
--------	---------	---------	---------	---------	----------------

التوصيف	درجة مخاطرة مرتفعة	درجة مخاطرة مرتفعة	درجة مخاطرة معتدلة	درجة مخاطرة منخفضة	درجة مخاطرة منخفضة
	جدا				جدا

المصدر: مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2005، ص 64، الموقع الإلكتروني: <http://www.iaige.org>

### 3.3 مؤشرات جودة إدارة الحكم:

يتم وضع نتائج المؤشرات في مقياس لترتيب الدول "الترتيب المؤي بين دول العالم". يستخدم التوزيع النسبي المائتي للدول أي بما WGI الصفر (الأضعف) إلى (100 الأقوى) بالإضافة إلى أن هذا المقياس معناه وجود ست فئات 90-، 75-90%، 50-75%، 50-، 25-10%، 10-، 25%

يوضح ترتيب الدول في كل مؤشر بين دول العالم. أيضا نتائج كل مؤشر من المؤشرات الستة يتم عرضها في مدى ما بين ( 2.5 - ضعيف) و ( 2.5 + قوي ) و هذا التقسيم (تقدير جودة إدلة الحكم) يوضح جودة الحكم

لكل مؤشر، و هي في واقع الحال أرقام تقديرية، لذلك فهناك مقابل كل رقم نسبة خطأ التقدير 'Estimation Error' يستند مؤشر جودة إدلة الحكم<sup>13</sup> ( Good Governance Indicators) على المؤشرات التالية:<sup>14</sup>

- مؤشر حق التعبير والمساءلة (Voice and Accountability): يقيس هذا المؤشر: الجوانب المرتبطة بالحرية السياسية، والانتخابات الحرة والتبعية، وحرية الصحافة، والحرية المدنية، والحقوق السياسية، ودور العسكر في السياسة، والتغيير الحكومي، وشفافية القوانين والسياسات كما يقيس المؤشر مقدار مشاركة المواطنين في اختيار حكوماتهم، وحرية التعبير والعمل العام والإعلام.

- مؤشر الاستقرار السياسي (Political Stability): يقيس هذا المؤشر المفاهيم التالية: ظهور حالة من عدم الاستقرار أو حلوثها، توترات إثنية، أو نزاع مسلح، أو قلاقل اجتماعية أو تهديد إرهابي، أو صراع داخلي، أو تشتت الطبقة السياسية، أو تغييرات دستورية أو انقلابات عسكرية، و يقيس المؤشر عوامل استقرار النظام السياسي في وجه الأخطار الداخلية والخارجية.

- مؤشر فاعلية الحكومة (Government Effectiveness): يقيس هذا المؤشر المفاهيم التالية: نوعية الجهاز البيروقراطي، تكاليف المعاملات، نوعية الرعاية الصحية العامة، نوعية الخدمات العامة المقدمة، ونوعية الخدمات المدنية ودرجة استقلاليتها عن الضغوط السياسية، كما يقيس فعالية وضع السياسات وتطبيقها في هذه المجالات، و مصداقية التزام الحكومة بهذه السياسات.

- نوعية التنظيم وعبء الضبط (Regulatory Quality): يقيس هذا المؤشر المفاهيم التالية: حلوث تدخلات سياسات في حرية السوق مثل التحكم بالأسعار، والرعاية غير الواقعية على البنوك، الضبط المفرط في مجالات التجارة الخارجية وتأسيس التشريعات، كما يقيس قدرة الحكومة على وضع وتطبيق سياسات ناجحة تتيح المجال وتشجع تطور القطاع الخاص.

- مؤشر سيادة القانون (Rule of Law): ينطوي المؤشر على عنصرين هما: حيادية القوانين، ومدى تقييد والتزام المواطنين أو إزامهم بها. بمعنى أن الجميع، حكماً و مسؤولين، ومواطنين يخضعون للقانون ولا شيء يسمو على القانون. و على سبيل المثال، يجب أن تطبق الأحكام والنصوص القانونية بصورة عادلة وبلون تمييز بين أفراد المجتمع، وأن توافق هذه القوانين معايير حقوق الإنسان، و تكون ضمانتها لها وحرية الإنسان الطبيعية.

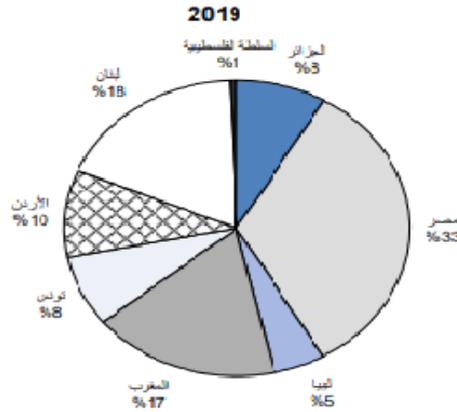
- مؤشر موكات الفساد (Control of Corruption): يعرف المؤشر الفساد بأنه، سوء استغلال الوظيفة العامة أو السلطة من أجل مصالح خاصة، وعلى سبيل المثال قبول الموظفين الحكوميين الرشوى في أثناء المشتريات والعمولات واختلاس الأموال العامة.

ويقيس المؤشر مدى إدراك المسؤولين في الدولة لوجود الفساد. و مدى إمكانية استغلال النفوذ والأموال العامة للمصلحة الشخصية على كل المستويات، والقدرة على الاستيلاء عليها من قبل النخب السياسية والاقتصادية. و تشير منظمة الشفافية الدولية في تقريرها عن الف ساد لعام 2008، بالقول أن الف ساد ربما يكون م مسألة حياة أو موت في الدول الأكثر فقرا لا سيما عندما يكون الأمر متعلقا بالمال الواجب توفيره للمستشفيات أو المياه الصالحة للشرب.

#### 4 تقييم بيئة أداء الأعمال الجزائرية ضمن المؤشرات الدولية للاستثمار الأجنبي المباشر:

عند التطرق إلى البيئة الاستثمارية و أؤها على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل مناخ المخاطرة بالنسبة للمستثمرين و الدول القائمة بالاستثمار (أصحاب التشريع الأجانب) خاصة بالنسبة للجزائر، فإن الحديث هنا ينحصر حول تدفقات الاستثمارات الأجنبي المباشرة الداخلة فقط. لهذا يكون التطرق إلى جاذبية الاستثمار الأجنبي. تعطي حصة الاستثمارات الأجنبي المباشرة التي يتمتع بها كل اقتصاد مقلنة بجزئانه بعض المؤشرات على جاذبية البلد كوجهة استثمارية، و لكن قد يعود هذا في الوقت نفسه إلى عوامل خاصة بالموقع، مثل حجم السوق و توافر المولد الطبيعية، و تعطي حصة للاستثمارات الأجنبية بالنسبة لحجم السوق المحلي مؤشرا أفضل على نجاح الدولة في جذب المستثمرين و أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل الاقتصاد.

الشكل (01): حصة إجمالي مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لبعض الاقتصاديات لسنة 2019

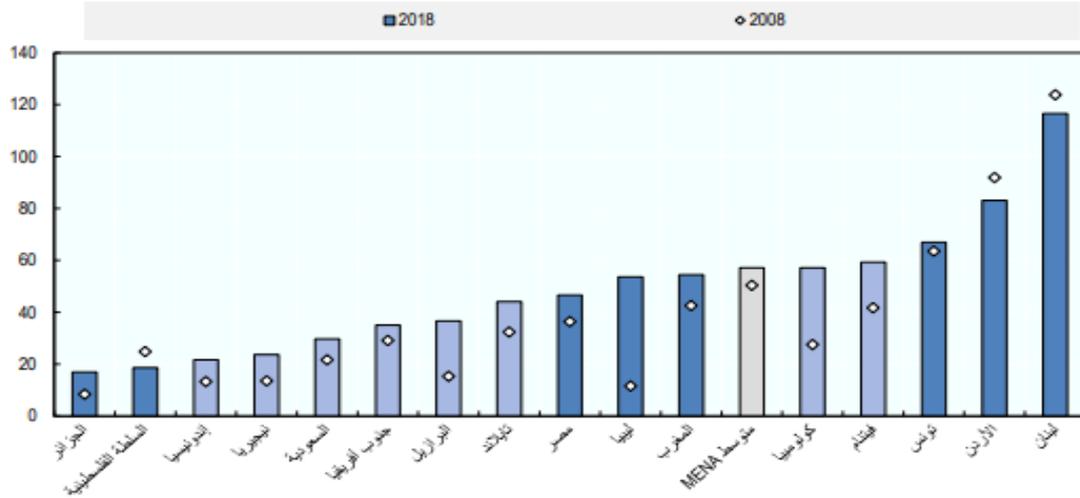


المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، تقرير سياسات الاستثمار في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، ص 35.

حسب الشكل أعلاه فبالنسبة للجزائر مخزون الاستثمار يساوي تقريبا 3% و هي نسبة ضئيلة جدا و لا تعكس تماما إستراتيجية الموقع و مقدراتها و ثروتها الطبيعية و البشرية. بينما مصر كان لها النصيب الأكبر ب 33% و يمكن توضيح تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة لتلك الدول بما فيها الجزائر حسب الشكل التالي:

شكل (02): مخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي لبعض دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا

تقييم بيئة أداء الأعمال الجزائرية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة  
وفق مؤشرات التصنيف الدولية



المصدر: إحصاءات الأونكتاد (2018-2008)

من خلال الشكل أعلاه يتبين أن أعلى نسبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة تم تسجيلها بلبنان لاعتمادها أعلى سياسة جذب الشركات متعددة الجنسيات و الحوافز و التسهيلات الاستثمارية رغم ما يشهده هذا البلد من أزمات اقتصادية متكررة، و في الطرف الآخر نجد أن الجزائر سجلت أقل مخزون من الاستثمارات الأجنبي المباشرة في جميع البلدان التي تمثل الشرق الأوسط و شمال إفريقيا بأقل من 20% و حتى بالنسبة للسلطة الفلسطينية في ظل الظروف السياسية غير المستقرة و الاحتلال الصهيوني، هذا يستدعي معونة مكانة الجزائر في المؤشرات الدولية المتعلقة بجذب الاستثمار الأجنبي لتحديد مواطن الفشل في البيئة الاستثمارية و تصحيح الاتجاهات الاستثمارية.

#### 1.4 مؤشر سهولة أداء الأعمال في الجزائر:

لأجل إعطاء نظرة حول مؤشر ممارسة الأعمال سوف نستعرض هذا المؤشر لسنة 2020 للجزائر و بالمغرب قصد المقارنة.

جدول (02): مؤشر سهولة أداء الأعمال في الجزائر و المغرب

م / البلد	الترتيب العالمي	بدء الأعمال	استخراج تراخيص البناء	الحصول على الكهرباء	الحصول على الائتمان	تسجيل الملكية	حماية المستثمر	دفع الضرائب	التجارة عبر الحدود	إنفاذ العقود	تسوية حالات الإعسار
الجزائر	157	152	121	102	165	181	179	158	172	113	81
المغرب	53	43	16	34	81	119	37	24	58	60	73

المصدر: تقرير أداء بيئة الأعمال (Doing Business 2020)

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن الجزائر متأخرة سواء في الترتيب العالمي أو مختلف المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال، مقارنة بالمغرب التي تتقدم الترتيب في مختلف المؤشرات الفرعية و خاصة استخراج التراخيص و هذا ما يؤكد جاذبية المغرب للاستثمارات الأجنبية المباشرة و هو ما أكدته الشكل رقم (02) الذي يبين الفرق الشاسع في مخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة في حين يعكس ذلك أن البيئة الاستثمارية في الجزائر وفق هذا المؤشر بيئة طاردة للاستثمارات الأجنبية المباشرة و غير محفزة حتى بالنسبة للاستثمارات المحلية.

2.4 مؤشر الحرية الاقتصادية:

تحتل الجزائر المرتبة الـ:14 ضمن بلدان الشرق الأوسط و شمال افريقيا و درجتها أقل بكثير من المتوسطات الإقليمية و العالمية و الجدول التالي يمثل ترتيبها وفق المؤشر:

جدول (03): مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر

المؤشر	الرتبة	البلد: الجزائر	السنة
44.7	172		2018
46.2	171		2019

المصدر: تقرير مؤشر الحرية الاقتصادية (Index Of Economic Freedom 2018-2019)

يعكس الجدول أعلاه تدرج ترتيب الجزائر وفق مؤشر الحرية الاقتصادية، حيث بلغت درجة الحرية الاقتصادية 46.2 مما يجعل ترتيبها 171 عالميا لسنة 2019 و هو ترتيب يبعد الجزائر عن التصنيفات العالمية الجاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

3.4 مؤشرات جودة إدارة الحكم في الجزائر:

تجدر الإشارة في هذه الدراسة إلى أن مؤشرات جودة إدارة الحكم أو الكفاءة المؤسسية للدولة أصبحت بالفعل تمثل أهم العوامل اللازمة لتحسين جودة المناخ الاستثماري المؤسسي للدولة المضيفة، والتي ينبغي للتركيز عليها لجذب الاستثمارات للأجنبية المباشرة لتتفاعل مع الاستثمارات المحلية باعتبارها البديل الأكثر قبولا ورواجا ليسوع بمعدلات النمو الاقتصادي، وتقليل حدة الفقر خاصة بالدول النامية. حيث يمكن القول بأن الدول ذات المستوى الجيد من إدارة الحكم قادرة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أو بمعنى آخر أن الدول التي تستحوذ على نسبة مرتفعة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتسم بالكفاءة المؤسسية. لذا كان الاهتمام بهذا المؤشر بالنسبة لحالة الجزائر كعامل هام في تقييم البيئة الاستثمارية.

جدول (04): مؤشرات جودة إدارة الحكم في الجزائر

المؤشرات الفرعية	2016	2017	2018	2019	2020
مؤشر فاعلية الحكومة	-0,5313	-0,59197	-0,52738	-0,5164	-0,52584
مؤشر مكافحة الفساد	-0,67776	-0,60183	-0,65687	-0,62115	-0,64185
الاستقرار السياسي و غياب العنف	-1,09753	-0,9158	-0,83612	-1,04434	-0,86017
نوعية التنظيم وعبء الضبط	-1,17188	-1,19422	-1,22669	-1,30345	-1,29149
مؤشر سيادة القانون	-0,8576	-0,86366	-0,74097	-0,81571	-0,78032
مؤشر حق التعبير والمساءلة	-0,86289	-0,90407	-1,00041	-1,0562	-1,10214

المصدر: مؤشرات الحكومة من خلال موقع البنك الدولي على الرابط: <https://databank.worldbank.org/source/worldwide-#governance-indicators>

#governance-indicators

تاريخ الإطلاع: 2021/10/11

يتضح من الجدول أعلاه ان جميع المؤشرات الفرعية لمؤشر جودة إدارة الحكم خلال الفترة: 2016-2020 تميزت بالسلبية ما يعكس أن الجانب المؤسساتي ضعيف ولا يمكنه تحقيق بيئة استثمارية جاذبة لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

تم التطرق خلال مراحل الدراسة التطرق إلى عديد الدراسات المرتبطة بمكونات البيئة الاستثمارية و دورها في جذب تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما تم التطرق إلى مختلف المؤشرات الدولية لتقييم البيئة الاستثمارية قياس جاذبيتها للاستثمارات الأجنبية المباشرة من الجانب الاقتصادي و المؤسساتي للدولة المضيفة.

في هذا الإطار تم رصد مكانة البيئة الاستثمارية في الجوائر ضمن تلك المؤشرات الدولية لقياس و تقييم جاذبية البيئة الاستثمارية الجزائرية لتحديد مكانم الفشل في الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر وعلى سياسة الاستثمار بصفة عامة وعليه يجب من أجل خلق بيئة استثمارية جاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة و الاستثمار المحلي على حد سواء:

- البيئة الاستثمارية في الجوائر على لا تساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و حتى تحفيز الاستثمارات المحلية، و هذا ما ينفي **الفرضية الأولى** القائلة بأن البيئة الاستثمارية الجزائرية تتميز بجاذبية مطلقة للاستثمارات الأجنبية المباشرة. مما يستوجب القيام بإصلاحات هيكلية في الهيئات المكلفة بترقية الاستثمار في المستقبل القريب خاصة في ظل تآكل احتياطي الصرف و انهيار أسعار المحروقات.

- تأكد من خلال هذه الدراسة بان توفر الإطار التشريعي المناسب لا يكفي لترقية الاستثمار، فقد قامت الحكومات الجزائرية المتعاقبة، بإدخال عدة تعديلات على القوانين المتعلقة بالاستثمار، لكن للأسف ما تزال العوائق التي تعترض الاستثمار كثيرة و متنوعة، ما يلاحظ أن الأمر الذي يههم المستثمر ليس الحوافز الجبائية، و لكن توفر مناخ أعمال شفاف و غير بيروقراطي يحمي الاستثمار و يقلص من آجال تنفيذ المشاريع مسايرة للتحويلات الاقتصادية المحلية و العالمية.

- يتطلب تحسين مناخ الاستثمار تدخلا حكوميا يهدف إلى تحقيق البيئة الاقتصادية المستقرة و تهيئة البنية التشريعية المشجعة على الاستثمار، و هذا ما يؤكد **الفرضية الثالثة** القائلة بأن: العامل المؤسساتي المتمثل في جودة إدرة الحكم و مكوناته الرئيسية من أهم روافد جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و الأكثر أهمية لخلق بيئة استثمارية جاذبة للاستثمار، و تنفي **الفرضية الثانية** القائلة بأن: المتغيرات الاقتصادية تعتبر الأكثر حسما في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- من خلال التركيز على الجانب المؤسساتي للاستثمار أي إقامة مؤسسات تضمن احترام المنافسة و تعمل على تحسين جودة إدرة الحكم و محاربة الفساد من خلال وضع الأطر التنظيمية المحفزة للاستثمار و تطوير عمل المؤسسات القائمة بالترويج للاستثمار.

- تمثل مكافحة الفساد أولوية الأولويات، فحسب الدراسة التي قام بها البنك الدولي حول مناخ الاستثمار في الجزائر، و التي شملت 562 مؤسسة خاصة و وكنية و أجنبية، أكد رؤساء المؤسسات المستجوبين نبأ الفساد يعتبر من العوائق الأولى للاستثمار بالإضافة إلى العوائق المالية و مشكلة الحصول على العقار و قدر البنك الدولي أن المؤسسات تنفق حوالي 6% للشلوى من رأس مالها الاستثماري.

- نصل إلى النتيجة التي مفادها، أنه إذا رغبت الدول النامية عامة، و الجزائر بصفة خاصة في جذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فهناك حاجة ماسة إلى تبنى و بناء نموذج جديد يركز على الجوانب المرتبطة بالإصلاح المؤسساتي، و التشريعي، و القانوني، و القضائي، و الإداري للدولة، و بصفة خاصة التشريعات التجريبية، و اللوائح التنظيمية، و إيجاد آليات جديدة للتنفيذ قائمة على تفعيل المشاكرة ما بين جميع أفراد المجتمع و مؤسساته في اتخاذ القرار، و يركز أيضا على الدور الهام للقطاع الخاص في تحسين الأداء الاقتصادي، و يبقى الاستثمار في البشر هو مصدر خلق الثروة التي لا تنضب، و أساس كل إصلاح اقتصادي أو مؤسساتي في تزيخ الإنسانية جمعاء.

6. الإحالات و المراجع:

- <sup>1</sup> يوسف مسعدوي، تسير مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر مع الإشارة لحالات بعض الدول العربية، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، عدد 1 مجلد 2، ص 166.
- <sup>2</sup> عبير بيجار، بن عمر عادل، وضع المناخ الاستثماري الجزائري في مؤشرات المؤسسات الدولية، مجلة أكاديميا للعلوم السياسية، عدد 2، مجلد 2020، ص 40.
- <sup>3</sup> زهان سهر السامرائي، محددات و دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة تكريت للعلوم الإدارية و الاقتصادية، عدد 34، مجلد 2016، ص 12، ص 244.
- <sup>4</sup> و خري بولرباح، ملاح لخضر، دراسة تحليلية لواقع مؤشرات قياس المناخ الاستثماري في الجزائر، مجلة تنافسية الصغيرة و المتوسطة (BMEC)، عدد 2، مجلد 1، ديسمبر 2019، ص 36.
- <sup>5</sup> Nguyen phuccanh&all; 2019; على الموقع: <https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S211070171930040X>، تاريخ الإطلاع: 2021/10/06
- <sup>6</sup> Michael Asiamah; 2019 على الموقع: <https://www.emerald.com/insight/content/doi/10.1108/JABES-08-2018-0057/full/html>، تاريخ الإطلاع: 2021/10/06
- <sup>7</sup> Hugo Leonardo Prasetyo Khafidzin; 2021 على الموقع: <https://journal.trunjoyo.ac.id/mediatrend/article/view/7227>، تاريخ الاطلاع: 2021/10/06
- <sup>8</sup> عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر و أثره على الاقتصاد الجزائري، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2008/2007، ص ص 67-68.
- <sup>9</sup> قويدري محمد، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة و آفاقها في الدول النامية مع الإشارة لحالة الجزائر، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر 2004، 2005/03، ص 167.
- <sup>10</sup> المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005: ص 107.
- <sup>11</sup> حسين ن.ب، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، الجزائر، 2007، ص 228.
- <sup>12</sup> المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مجلة ضمان الاستثمار، السنة الثالثة و العشرون، عدد 2005، ص 04، ص 21.
- <sup>13</sup> عمر ياسين خضيرات، عماد مصطفى الشلوح، أثر مؤشرات الحاكمة الرشيدة على الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، مجلة المنلة، عدد 3، مجلد 21، 2015، ص ص 280، 281.
- <sup>14</sup> موقع البنك الدولي (www.worldbank.org)